الأنباء
السبت 12 أبريل 2014

لبنان: سلسلة الرتب والرواتب تفجر أزمة بين النواب والمصارف

رئيس جمعية المصارف يتهم السياسيين بسرقة المال العام وبري يلغي موعداً لاستقباله وقبيسي يدعي عليه أمام القضاء

رئيس جمعية مصارف لبنان فرنسوا باسيل خلال مؤتمر صحافي في مقر الجمعية وسط بيروت (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

تحول الصراع بين موظفي الدولة والهيئات الاقتصادية حول سلسلة رتب ورواتب الموظفين وكيفية تمويل الزيادات التي تفرضها إلى مواجهة مباشرة بين مجلس النواب المتجه إلى اقرار السلسلة، مصحوبة بضرائب تطال المصارف وودائعها، وبين جمعية مصارف لبنان، الممول الرئيسي والوحيد لسندات خزينة الدولة اللبنانية.

واحتجاجا على إجراءات مجلس النواب نفذت مصارف لبنان أول إضراب من نوعه في تاريخها أمس وليوم واحد، وترافق ذلك مع تصريحات تحذيرية لأرباب المصارف وعلى رأسهم رئيس الجمعية فرانسوا باسيل، صاحب بنك بيبلوس، الذي أدلى بتصريحات حادة اللهجة، حذر فيها من تأثر المصارف بالضرائب التي فرضت على توظيفاتها، واصفا هذا الإجراء بالانتحاري، وأنه سيدفع البلد إلى الافلاس، مذكرا بما حصل عام 1992 يوم سقطت حكومة عمر كرامي بعد وصول سعر صرف الدولار إلى 2700 ليرة.

لكن ما أثار قول باسيل إن التمويل موجود لكن السياسيين يسرقون مقدرات البلد، ودعا الى إصلاح الإدارة وتحريرها من جحافل الموظفين المحشوين بالآلاف بلا داع أو لزوم، معتبرا أن الهدف من الضريبة على الفوائد المصرفية، مجرد بدعة لكي يتم استثمارها بالسرقات، وقال ان القطاع المصرفي ليس ضد رفاه الموظفين، إنما هو ضد إقرار السلسلة قبل تأمين الإصلاح المطلوب بتغيير الكوادر الإدارية الحالية، وتناول بالاسم أحد نواب حركة أمل هاني قبيسي. تصريحات باسيل أثارت استياء الرئيس نبيه بري، فما كان منه إلا أن ألغى موعدا للقاء جمعية المصارف مشترطا اعتذارها عما قيل. وفي ذات الوقت تقدم المحامي علي رحال، بشكوى أمام النيابة العامة التمييزية، بوكالته عن النائب هاني قبيسي، اتخذ فيها صفة الادعاء الشخصي ضد رئيس جمعية المصارف فرانسوا باسيل بجرائم القدح والذم والتحقير، على خلفية اتهامه النواب والسياسيين، بمن فيهم النائب قبيسي بسرقة المال العام والفساد.

ومنشأ اعتراض المصارف، قرار اللجان النيابية زيادة الضريبة على فوائد الودائع المصرفية من 5 إلى 7 ٪ ورفع الفوائد على التوظيفات والاستثمارات المصرفية، دون الالتفات إلى الفساد المستشري في الإدارات مصحوبا بالهدر، إلى جانب التغاضي العلني عن سيطرة قوى الأمر الواقع على الموارد الجمركية في المرفأ والمطار.

ويقول نائب رئيس جمعية المصارف، رئيس مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر سعد الأزهري، ان حسابات المغتربين اللبنانيين في المصارف اللبنانية الذين يربو عددهم على نصف مليون حساب ستتأثر سلبيا وان 80٪ منها مرتبطة بقروض سكنية وسيارات، ومع ارتفاع الضريبة على الفوائد بموجب هذه القرارات فإن انعكاس هذه القرارات سيكون ضارا على الجميع.

وردا على سؤال، قال كلما حصلت أزمة، تولت المصارف تأمين الأموال للدولة، بالتنسيق مع البنك المركزي، اما اليوم فإن الاستعجال هو سمة الحراك في مجلس النواب، ونحن نعتبر أن عدم فرض ضرائب أفضل من فرض ضرائب.

بدورها، الهيئات الاقتصادية أبدت مخاوفها على وضع الليرة اللبنانية، وحذرت من انهيار مالية الدولة إذا ما أقرت سلسلة الرتب والرواتب للموظفين، وقال رئيس غرفة الصناعة والتجارة في بيروت محمد شقير: لقد ضربوا القطاع العقاري والسياحي، وماذا بقي لنا غير القطاع المصرفي، ان زيادة الضرائب على الفوائد المصرفية، سوف يؤدي إلى تهريب ما تبقى من رساميل في لبنان، وأضاف: ان قرارات مجلس النواب الضرائبية هي اشبه بالشيكات دون رصيد، ومن يعطي شيكات بلا رصيد لا يحكم. ولاحظت هذه الهيئات ان المصارف الصغرى التي تشكل سندات الخزينة 75٪ من عملها ستكون المتضرر الأكبر. وأعاد شقير إلى الذاكرة ما حصل في اليونان عندما زادت الحكومة 50٪ على الرواتب، فانهار اقتصادهم واضطروا لإعادة الرواتب إلى ما كانت عليه، وبعد شهرين فرض عليهم الاتحاد الاوروبي خفضها 25٪ إضافية ريثما وافق على دعم اليونان بثلاثمائة مليار يورو.. علما ان اليونان مدعومة من الاتحاد الاوروبي وقد باعت الكثير من جزرها الى الألمان لقاء هذا الدعم، اما نحن فليس لدينا ما نبيعه حتى الآن.

وكانت اللجان المشتركة استكملت البحث بتمويل السلسلة بعد ظهر امس الجمعة، وفي اجتماع سابق توصلت الى فرض ضريبة على المخالفات البحرية والنهرية بنسبة 7,5 إذا كانت على البناء و2,5 على العقار مع مفعول رجعي لخمس سنوات، مع غرامة لخمس سنوات إلى الوراء، وتقدر العائدات بـ 200 مليار ليرة، مقابل عائدات بقيمة 450 مليارا على تعديل الضريبة المضافة على الكماليات، ستقررها الهيئة العامة لمجلس النواب اليوم او الثلاثاء.

وكان المجلس اقر الاعفاء من الغرامات على الرسوم بنسبة 90٪ حتى سبتمبر، ووعد رئيس المجلس بإدراج مشروع استعادة الجنسية للمغتربين وتثبيت المتعاقدين في وزارة الاعلام بعد اقرار سلسلة الرتب والرواتب. كما اقر قانون انتاج الكهرباء من القطاع الخاص بموجب تراخيص لمدة سنتين، وإلى حين يجري تعيين الهيئة الناظمة للكهرباء.

رئاسيا، يبدو ان التصريحات «السويسرية» للبطريرك الماروني بشارة الراعي سحبت او كادت البساط من تحت اقدام المرشحين الاقوياء لرئاسة الجمهورية، او بالأحرى اقوى المرشحين، العماد ميشال عون ود.سمير جعجع، لحساب مرشحي التسوية التوافقيين.

بيد ان اوساط 8 و14 آذار اللذين استبعد الراعي وصول اي من مرشحيهما الى بعبدا تراهن على صدور نفي او توضيح عن البطريرك، الذي يعيش هاجس الخوف من زحف الفراغ الى المركز الماروني الأول في الدولة اللبنانية.

انطلاقا من طبيعته المتكيفة مع المستجدات، ولكن ها قد مضى ثلاثة ايام على تصريحاته في جنيف ولم يصدر عن بكركي اي موقف توضيحي او مغاير كما لم يصدر عن المعنيين في 8 و14 آذار اي رد.

لكن انظار الرئاسيين توجهت امس الى المملكة العربية السعودية، حيث غادر الرئيس فؤاد السنيورة والسيد نادر الحريري للقاء الرئيس سعد الحريري، والتباحث معه بالموقف الرئاسي، وعلمت «الأنباء» ان وزير الداخلية نهاد المشنوق سينضم إلى الاجتماعات هناك. وبعودة السنيورة الى بيروت ستعقد كتلة المستقبل اجتماعا وتعلن دعمها للمرشح الذي تم الاتفاق عليه في اجتماع الرياض.

وتقول المصادر المتابعة لـ «الأنباء» ان هذا المرشح لن يكون غير جعجع. د.جعجع في حديث لصحيفة «السفير» امس، قال ان ترشحه للرئاسة ليس قنبلة صوتية، ولكنه أعرف عن اقتناعه بأن الرحلة الى قصر بعبدا صعبة جدا، إنما في السياسة لا شيء فيها مستحيل. وحذر جعجع من ان اللبنانيين عموما والمسيحيين خصوصا لن يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء احتمال الفراغ الرئاسي، لكنه أكد ان نظرية الفراغ أفضل من رئيس ضعيف. جعجع قال انه بحاجة لـ 6 أصوات فقط لضمان الفوز، ومن حيث الحصول عليها فان ذلك ليس مستحيلا. واعتبر جعجع ان يضمن اصوات 59 نائبا هم مجموع نواب 14 آذار، والنواب الـ 6 الآخرون يضمنون حصوله على الـ 65 صوتا المطلوبة للفوز. وسيعلن جعجع برنامجه الانتخابي من معراب الأربعاء المقبل.

جعجع: أحتاج 6 أصوات للفوز بالرئاسة وبرنامجي يوم الأربعاء

مصادر لـ «الأنباء»: السنيورة للقاء الحريري في الرياض والعودة باسم جعجع

تقرير إخباري

جعجع وعون ينتظران الحريري.. الحريري ماذا ينتظر؟

بيروت: الحدث أو التطور العملي الوحيد في الاستحقاق الرئاسي حتى الآن هو ترشح رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع الذي يمضي قدما باتجاه الخطوة التالية وهي إعلان البرنامج الرئاسي موحيا ومظهرا أنه ترشيح جدي وليس للمناورة، ومبديا الثقة من أن هذا الترشيح الذي بدأ من طرف واحد وعلى طريقة «الأمر الواقع» لابد أن يتحول الى خيار رئاسي لقوى 14 آذار. وهو ليس ترشيحا من خارج السياق وإنما من داخل واقع 14 آذار.

سمير جعجع حتى الآن هو مرشح القوات اللبنانية، وهو يسعى الى أن يصبح مرشح 14 آذار بصفة علنية ورسمية. ولكن الصورة مازالت حتى الآن «مشوشة» وتعكس حالة «الإرباك» السائدة داخل 14 آذار في التعاطي مع خطوة ترشيح جعجع التي لم تكن عند كثيرين «محسوبة ومتوقعة».

وبالإجمال فإن تعاطي 14 آذار لم يكن في مستوى «الحدث» ولم يطلق الدينامية السياسية الانتخابية التي تحتاجها معركة رئاسية قاسية بهذا الحجم وفي هذه الظروف. ورغم زيارات الى معراب لشخصيات من تيار المستقبل وصدور إشارات تأييد متفرقة من أوساط 14 آذار، إلا أنها غير كافية في بلورة الصورة والقرار. فتيار المستقبل يتلطى ويتحصن وراء موقف «التريث» ولا يبدو مستعجلا على كشف أوراقه وإعلان قراره.

والشخصيات المارونية في 14 آذار منصرفة الى ترشيحاتها أكثر مما هي مهتمة بدعم ترشيح جعجع. وإذا كان النائب روبير غانم أكد أنه مرشح للرئاسة، فإن الرئيس أمين الجميل يتحضر لإعلان ترشيحه بعدما كان مهد لمعركته بجولة اتصالات واسعة في الداخل والخارج مقدما نفسه لحلفائه في 14 آذار وخصوصا للرئيس سعد الحريري على أنه «الأوفر حظا» لأنه الوحيد بينهم الذي يمتلك خطوط اتصال وحوارا مع الفريق الشيعي. أما النائب بطرس حرب فإنه ينتظر تعثر جعجع ليتقدم الى الخط الأمامي.

ويبدو الآن أن تيار المستقبل الذي يواجه إحراجا في اختيار مرشحه للرئاسة ويخشى أن ينعكس موضوع الاستحقاق الرئاسي على وحدة وتماسك ومستقبل 14 آذار، يفضل أن تجري عملية اختيار مرشح 14 آذار على مرحلتين، وأن تجري المرحلة الأولى في نطاق مسيحيي 14 آذار للاتفاق فيما بينهم على مرشح واحد. ويضع تيار المستقبل الكرة في الملعب المسيحي لتفادي إحراج المفاضلة بين الحلفاء ولتفادي اصطدام مباشر مع «القوات» لا تسلم 14 آذار من ارتداداته.

ليس جعجع لوحده من ينتظر موقف الحريري. العماد ميشال عون ينتظر أيضا ولكن في سياق آخر ووفق تكتيك سياسي آخر: جعجع قال إنه مرشح منتظرا تأييد الحريري له.

وعون ينتظر موقف الحريري حتى يقول إنه مرشح. جعجع طرح نفسه «مرشح معركة» يريدها حصرا معركة بين أقوياء وتحديدا بينه وبين عون الذي يطرح نفسه «مرشحا توافقيا» قادرا على الاتفاق مع الجميع لا مرشحا توافقيا يتفق الجميع عليه.

سمير جعجع الذي حاز من وراء ترشيحه صفة «مشروع رئيس» يقدم نفسه صاحب «مشروع رئاسي» يتناغم الى حد التطابق مع مشروع 14 آذار، أما ميشال عون فإنه يقدم نفسه صاحب «مشروع تفاهم وتسوية» مبعدا عن نفسه صفة أنه «مرشح 8 آذار» وساعيا الى تحديد مسار وفاقي لمعركته التي لا يريدها معركة بين مرشحين وفريقين ولا معركة خيار بينه وبين جعجع.

يعتبر عون أن المسار الذي أوصل الى تشكيل حكومة جديدة يمكن أن يوصل الى انتخاب رئيس جديد. وهذا المسار يقوم بالدرجة الأولى على تفاهمه مع الحريري. ولولا هذا التفاهم الذي رعاه وشجع عليه حزب الله لما قيض للحكومة أن تشكل.

والسيناريو نفسه يمكن أن يتكرر في موضوع الرئاسة لاستكمال هذا المسار «التسووي» الذي إذا توقف عند الحكومة سيكون عرضة للانهيار والعودة الى نقطة الصفر، والذي إذا استكمل يوصل الى معادلة أو سيبة ثلاثية جديدة قوامها نصرالله الحريري عون متجاوزة الواقع والصراع السياسي القائم منذ سنوات بين 8 و14 آذار. ولكن حسابات «حقل عون» لا تنطبق مع حسابات «بيدر الحريري». وإذا كان عون ينتظر الحريري فإن انتظاره سيطول لأن زعيم المستقبل ينتظر بدوره ثلاثة أمور تحكم موقفه ولا يمكنه تجاوزها أو تجاهلها وهي:

- موقف بري جنبلاط الذي يقيم معهما تنسيقا وتحالفا انتخابيا غير معلن.
- خيار «14 آذار» والمسار الذي ستحدده للاستحقاق الرئاسي.
- موقف المملكة السعودية التي يعنيها الاستحقاق الرئاسي مثل الاستحقاق الحكومي وأكثر خصوصا لجهة انعكاسه على «المستقبل» ومستقبله السياسي كما على الوضع السياسي الأمني في لبنان.

وهذا الموقف خاضع لجملة مؤثرات وعوامل إقليمية لأن لبنان جزء من عملية صراع دائر في المنطقة بين إيران والسعودية، ولأن الاتفاق على رئيس لبنان سيكون بندا من بنود تفاهم إيراني ـ سعودي على ملفات ذات اهتمام مشترك أو يدور حولها «اشتباك مشترك» وهي كثيرة.

النائب عاصم عراجي لـ «الأنباء»: جعجع الأوفر حظاً بين موارنة 14 آذار

بيروت ـ زينة طبّارة

رأي عضو كتلة المستقبل النائب د.عاصم عراجي ان على قوى 14 آذار ان تحسم اسم مرشحها لرئاسة الجمهورية، وأن تبدأ بالتحضيرات اللازمة لخوض المعركة الانتخابية، خصوصا ان الرئيس بري قد يدعو الى الجلسة الأولى ابتداء من السادس عشر من الشهر الجاري، علما ان التأجيل تحت عنوان «عدم اكتمال النصاب» سيكون سيد المواقف والكلام الفيصل، وذلك باعتباره ان ما يدور في كواليس العواصم الغربية وحتى العربية هو غير ما تشهده ساحة الترشيحات من حماوة بين معراب والرابية، بدليل كلام البطريرك الراعي الذي استبعد فيه وصول اي من مرشحي 8 و14 آذار الى سدة الرئاسة الأولى. ولفت عراجي في تصريح لـ «الأنباء» الى ان ترشيح قوى 8 آذار للعماد عون قد يكون ترشيحا صوريا أكثر منه جديا، وكناية عن عملية بيع موقف غير قابل للترجمة في صندوق الاقتراع، وذلك ليقين الفريق المشار إليه وتحديدا حزب الله، بأن باريس العتيد سيكون رئيسا توافقيا غير محسوب على أحد، وهو ما يفسر انسحاب النائب سليمان فرنجية كمرشح ذي أولوية لصالح العماد عون، معربا بالتالي عن أسفه ان تكون رئاسة الجمهورية عرضة للتجاذبات السياسية وبأن يأتي الرئيس اللبناني معلبا بما لا يعبر عن إرادة المجلس النيابي ووفق معركة ديموقراطية على غرار المعركة الوحيدة في العام 1970 بين الرئيسين الراحلين سليمان فرنجية والياس سركيس.

وردا على سؤال لفت عراجي الى ان القوات اللبنانية تمثل عمليا الشريحة الأكبر من المجتمع المسيحي، وما ترشيحها للدكتور سمير جعجع سوى خطوة طبيعية تتماهى وحجمها السياسي والشعبي، إلا ان حزب الله لن يدع الاستحقاق الرئاسي يسير وفقا للمبادئ الديموقراطية، وذلك ليقين الحزب بأن أي انتخابات حرة وبإرادة صرف لبنانية، ستفرز رئيسا قويا يعري سلاحه وينزع عنه صفة «السلاح المقاوم»، خصوصا بعد ان عبر الحدود اللبنانية لمشاركة نظام الأسد في قمع الثورة السورية، ما يعني من وجهة نظر عراجي ان ترشيح جعجع للرئاسة كصاحب الحظ الأوفر بين المرشحين من موارنة قوى 14 آذار، سيبقى دون ترجمة عملية ما لم يؤمن فريق 8 آذار بقيادة حزب الله نصاب الثلثين للدورة الأولى.

واستطرادا لفت عراجي الى ان كلام البطريرك الراعي يندرج في سياق المسار التاريخي لبكركي الجامع بين اللبنانيين، وقد يكون نابعا من خوف البطريرك الراعي على موقع رئاسة الجمهورية من الوقوع في الفراغ، بعد ان تأكد له عدم قدرة اي من الفريقين 8 و14 آذار على تأمين النصاب لانتخاب رئيس، هذا من جهة، معربا من جهة ثانية عن اعتقاد بأن البطريرك الراعي ربما لا يريد توسيع الخلاف بين القادة الموارنة لذلك استبعد انتخاب اي من المرشحين منهم للرئاسة وشدد على وصول رئيس توافقي يرضي الجميع.

عاصم عراجي

نائب «مستقبلي» لـ «الأنباء»: الرئاسة أمام احتمالي الفراغ أو التفاهم

بيروت ـ ناجي يونس

لاحظ نائب من كتلة المستقبل لـ «الأنباء» ان في صفوف 14 آذار 4 مرشحين هم الرئيس امين الجميل والنائبان بطرس حرب وروبير غانم ود.سمير جعجع والاخير وحده من اعلن ترشحه.

وبما ان المسيحيين في 14 آذار لن يبادروا الى وضع الآلية الخاصة بحسم مسألة الترشح فإن تيار المستقبل سيكون محرجا جدا، مستبعدا وضع آلية مماثلة أو عقد اجتماع موسع لهذه القوى بغية حسم الموضوع.

من هنا فالمستقبل سيؤيد جعجع بالجملة والمفرق بغض النظر عن الاخراج الذي سيتبع من هذا القبيل، وفق معطيات النائب عينه الذي رأى ايضا ان جعجع سيكون مرشح 14 آذار في الدورة الاولى التي سيتنافس فيها مع النائب سليمان فرنجية لكن ايا منهما لن يحصل على 60 نائبا، لكن ما ان تعلن نتائج الدورة الاولى، حتى تنفض الجلسة الانتخابية، ولن تعود هناك دورات تالية الا بعد ان يتم الاتفاق على مرشح واحد.

وهنا سنكون امام احتمالي الفراغ او التفاهم على مرشح من خارج 14 و8 آذار وستكون للنائب وليد جنبلاط والرئيس نبيه بري حصة الاسد في الحالة الاخيرة.

وسيسعى العماد ميشال عون للحصول على تفاهم من 14 و8 آذار تحديدا من حزب الله وتيار المستقبل وهو ما لا يبدو انه ممكن الا اذا طرأت مفاجآت. وفي تقدير النائب المشار اليه ان رئيس مجلس النواب نبيه بري سيبقى الى جانب حزب الله عند الخيارات الصعبة والقرارات الحاسمة، وربما جاراه النائب وليد جنبلاط.

وفي رأيه ان احتمال الفراغ يوازي الاتفاق على رئيس جديد قبل 25 مايو بما ان حزب الله مضطر الى ان يبدي ليونة اكبر من السابق.

وترتبط ليونة حزب الله بالرغبة الايرانية بتحقيق مزيد من التقدم على مستوى الانفتاح على واشنطن وسائر الدول الغربية وبالتالي على العالم العربي.

والحزب منصرف كليا الى حربه في سورية وبالتالي فهو سيمضي قدما في تجنب وقوع مشاكل على الساحة اللبنانية مما يرفع من احتمال تسهيله الاتفاق على رئيس جديد قبل 25 مايو.

هذه الليونة تلتقي مع الحرص العربي والدولي على ابقاء لبنان محيدا عن الصراع السوري وهادئا الى حد بعيد جدا.

ومن ابرز علامات انفتاح حزب الله برأي نائب المستقبل انه تخلى عن دعمه لرفعت عيد وانه يلين التعاطي مع الحكومة وعلى مستوى التشريع والقبول بتجزئة سلسلة الرتب والرواتب وهو ما يضاف الى التراجعات في موضوع تشكيل الحكومة وبيانها الوزاري وازالة العوائق من امام الخطط الامنية هنا وهناك.

أخبار وأسرار لبنانية

● **نصائح باستعجال التفاهم مع حزب الله:** نقلت أوساط ديبلوماسية غربية نصائح على شكل تمنيات إلى أكثر من طرف لبناني على خصومة مع حزب الله، وفي مقدمتهم تيار المستقبل، لضرورة الاستعجال في التفاهم على ما تبقى من ملفات عالقة مع الحزب، وفي مقدمتها ملف الانتخابات الرئاسية، «لأن ما يمكن تحصيله اليوم قد يكون مستحيلا الحصول عليه غدا»، في ظل التحسن المطرد والمتسارع لموقف حزب الله المحلي والإقليمي، بعد نجاحه في سد غالبية المنافذ والمسارب التي فتحت في وجهه طوال السنوات الثلاث الماضية. أما تأكيد الأمين العام لحزب الله أن تجاوز موعد الاستحقاق الرئاسي في 25 الشهر المقبل لا يقلقه، فهو تعبير واضح عن أنه إذا لم يحصل التفاهم مع الحزب على المرشح الذي يتمتع بهذه المواصفات فلن تكون هناك انتخابات، وفي هذا السياق تضيف المصادر، فإن «لعبة الوقت» كانت دوما لمصلحته، فبعد نحو عشرة أشهر من «المخاض» ولدت حكومة «المصلحة» متجاوزة التحفظات عن مشاركته في القتال في سورية. وثمة من أبلغ المرجعية الإقليمية المسؤولة عن التعطيل بضرورة الاستفادة من الوقت لحسم الاستحقاق الرئاسي قبل الانتخابات في سورية، لأنه بعد إعادة انتخاب الرئيس الأسد، قد يكون هناك كلام آخر.

● **البطريرك يسعى للبقاء خارج لبنان طيلة الفترة المتبقية للانتخاب:** يسعى البطريرك الراعي إلى البقاء خارج البلاد طيلة الفترة المتبقية قبل عقد جلسة انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وأكدت أوساط الراعي أنه «سيزور عددا من البلاد التي لم يعلن عنها بعد»، مشيرة إلى أن قراره هذا جاء بعد أن «فقد الأمل بالأقطاب الموارنة ولقاءاتهم التي لم تنجح في إيجاد مخارج للاستحقاق الرئاسي».

● **الانتخابات قبل البورصة:** قال سفير دولة كبرى إن الانتخابات الرئاسية في لبنان مثل البورصة اليوم، إذ إن حظوظ هذا المرشح تنقلب بسرعة، وأن الأسماء تصعد وتهبط ولا شيء حاسما حتى الآن، مستبعدا السيناريو الذي يتحدث عن أنه سيصار إلى عقد جلسة انتخابات من دون توافق، وأن العمل يجري على تأمين نصاب الدورة الأولى لتأمين نصاب الدورة الثانية ليفوز فيها من يفوز، مشيرا إلى أن اكتمال الجلسة محكوم بالتوافق.

● **التمديد مجددا للبرلمان:** ثمة مخاوف في بعض الأوساط أن يداهم الوقت الجميع في التعاطي مع الاستحقاقات، إلى درجة أن هناك أسئلة تطرح عما إذا كان احتمال حصول فراغ رئاسي في حال لم يحصل توافق على انتخاب الرئيس بات يتطلب التفكير منذ الآن بالتمديد للمجلس النيابي الذي تنتهي مدته في 10 نوفمبر المقبل.

● **بارومتر الاستحقاق الرئاسي:** يتعاطى أكثر من مسؤول عن ملف الانتخابات مع المهلة الدستورية على أنها أصبحت وراءه. ولم يعد الحديث في الأوساط السياسية يدور حول كيفية إخراج عقد الجلسات النيابية الانتخابية، بل حول كيفية إخراج سيناريو الفراغ الآتي حكما، وتطوير الآليات من أجل ترتيب أوضاع الحكومة تمهيدا لمرحلة متوسطة الأمد تسبق انتخاب الرئيس قبل الخريف المقبل. فالحكومة التي أتت بها الهدنة الإقليمية ستكون بارومتر الاستحقاق الرئاسي. فإذا سار العمل الحكومي بهدوء وبخطوات واثقة ولو بطيئة كما يجري حتى الآن، فقد ينسحب ذلك على إدارة ملف الانتخابات الرئاسية إقليميا. أما إذا تعثر عملها وشهدنا مواجهات وشد حبال، فإن الهدنة قد تهتز تحت وطأة هذه الانتكاسة، ما يفتح الباب مجددا أمام تفلت أمني، وتعثر في إدارة ملف الانتخابات لا بل أمام تشدد في إدارته.

● **النفط والبازار السياسي:** حذرت جهة لبنانية من مغبة إدخال ملف النفط والغاز، الذي يعول عليه لبنان في المستقبل، بسياق البازار الرئاسي وتقديم أوراق الاعتماد لضمان تأييد دولي في اتجاه معين.